

أحكام العقد الإلكتروني

النظام القانوني للتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية

المحامي

وسام مصطفى خريسات
ماجستير في القانون المدني
باحث دكتوراه في القانون الخاص



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



أحكام العقد الإلكتروني

النظام القانوني للتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية

346, 022

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2025/4/2123)

المؤلف: وسام مصطفى خريسات

الكتاب: أحكام العقد الإلكتروني: النظام القانوني للتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية

الواصفات: العقود الإلكترونية - المعاملات التجارية - تطبيقات الحاسوب - القانون المدني

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-337-6

الطبعة الأولى 2026 م - 1447 هـ

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

أحكام العقد الإلكتروني

النظام القانوني للتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية

المحامي

وسام مصطفى خريسات

ماجستير في القانون المدني

باحث دكتوراه في القانون الخاص

دار الثقافة

للنشر والتوزيع

1447هـ - 2026م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال تعالى:

﴿قُلِ اللّٰهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّن تَشَاءُ
وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِیَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَیْءٍ قَدِيرٌ﴾

الفهرس

المخلص.....11

المقدمة.....13

الفصل الأول

آليات التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية

المبحث الأول: التعبير عن الإرادة في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية.....18

المطلب الأول: الإرادة في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية.....18

الفرع الأول: إجازة التعبير عن الإرادة.....18

الفرع الثاني: طرق التعبير عن الإرادة في التعاقد عبر الوسائل

الإلكترونية.....28

المطلب الثاني: صحة التعبير عن الإرادة في التعاقد عبر الوسائل

الإلكترونية.....36

الفرع الأول: القواعد العامة المتعلقة بأهلية المتعاقدين.....37

الفرع الثاني: تحديد هوية الشخص المتعاقد وأهليته للتعاقد.....46

المبحث الثاني: التراضي في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية.....53

المطلب الأول: الأحكام المتعلقة بالإيجاب في التعاقد عبر الوسائل

الإلكترونية.....53

الفرع الأول: تعريف الإيجاب في التعاقد الإلكتروني وخصائصه.....54

الفرع الثاني: شروط الإيجاب في التعاقد الإلكتروني.....57

الفرع الثالث: صور التعبير عن الإيجاب في التعاقد عبر الوسائل

الإلكترونية.....63

المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بالقبول في التعاقد عبر الوسائل

الإلكترونية.....67

67	الفرع الأول: تعريف القبول وشروطه
	الفرع الثاني: طرق التعبير عن القبول في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية
74	
75	الفرع الثالث: زمان ومكان التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية
	الفرع الرابع: موقف المشرع الأردني من تحديد مكان وزمان التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية
86	

الفصل الثاني

أطر الحماية القانونية للأطراف في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية

	المبحث الأول: المبادئ الأساسية في إثبات التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية وحجيته
94	
	المطلب الأول: المحررات الإلكترونية كوسيلة لإثبات التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية
94	
95	الفرع الأول: عبء الإثبات في المعاملات الإلكترونية
97	الفرع الثاني: تعريف المحررات الإلكترونية وشروطها
107	الفرع الثالث: الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية
	المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإثبات التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية
126	
126	الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني ووظائفه
130	الفرع الثاني: صور التوقيع الإلكتروني
135	الفرع الثالث: حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات
	المبحث الثاني: المسؤولية الناتجة عن الإخلال في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية
142	

الفهرس

المطلب الأول: المسؤولية المدنية الناتجة عن إخلال أطراف التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية.....	142
الفرع الأول: الخطأ العقدي في القواعد العامة وتطبيقه على الوسائل الإلكترونية.....	143
الفرع الثاني: الضرر في القواعد العامة وتطبيقه على الوسائل الإلكترونية.....	148
الفرع الثالث: علاقة السببية في القواعد العامة وتطبيقها على الوسائل الإلكترونية.....	157
المطلب الثاني: تسوية النزاع الناشئ عن التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية ...	161
الفرع الأول: الاختصاص القضائي للتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية.....	162
الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق على العقد المبرم عبر الوسائل الإلكترونية.....	173
الخاتمة.....	181
المراجع.....	185

المُلخَص

تناولت هذه الدراسة موضوعاً على جانب كبير من الأهمية، وهو النظام القانوني للتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع الأردني، وتبدو أهميته فيما للتعاقد الإلكتروني من أهمية خاصة لاعتباره جزءاً من جهود التشريع الأردني لمواكبة التطورات التكنولوجية فلا بد للنظام القانوني تطوير أنظمة التعاقد لمواجهة التحديات الناشئة عن التكنولوجيا الحديثة، وعلى الأخص في التعاملات المدنية، والعمل على إيجاد إطار قانوني مناسب يوفر الحماية القانونية من خلال تنظيم التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية وتعزيز التكنولوجيا الرقمية وتطوير البنية القانونية.

وتثور إشكالية هذه الدراسة في بيان مدى كفاية القواعد القانونية العامة في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية، وخصوصاً أنها تشريعات متعددة ومتناثرة والتي توجد في عدة قوانين متفرقة، وبيان الحاجة إلى قواعد قانونية خاصة لحماية حق المتعاقدين في التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية في ظل عدم وجود قانون خاص مستقل من جهة أخرى، فضلاً عن الوسائل القانونية المعتمدة في المحافظة على النظام التعاقدية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن المشرع لم يُفرد أحكاماً قانونية خاصة تتعلق في التعاقد الإلكتروني على الرغم من اختلاف الوسيلة المستخدمة في التعاقد بل يعود لها الحكم للقواعد العامة في القانون المدني، وهذا لا ينسجم مع طبيعة التعاقد الإلكتروني، وقد تبنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: نأمل من المشرع بإيراد قواعد قانونية خاصة تُطبق على بعض المسائل عند التعاقد الإلكتروني، وعدم ترك الأمر للقواعد العامة في القانون المدني والاكتفاء بها لمعالجة تلك المسائل، بالإضافة إلى التحديد الدقيق للوسيلة الإلكترونية التي تستخدم في التعاقد الإلكتروني.

المقدمة

أفرز التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم فئات جديدة مختلفة ومتطورة في تعاملاتها في شتى نواحي الحياة، مما استلزم معرفة وخبرة علمية معلوماتية دقيقة ومتطورة لمسايرة التطور الذي يحدث في التكنولوجيا الرقمية، كما أدى التطور التكنولوجي إلى استخدام وسائل تقنية متعددة ومتنوعة في التعاقد، كالإنترنت والبريد الإلكتروني والتطبيقات الذكية التي تعد من أبرز التطورات التكنولوجية في العصر الحالي التي أثرت بشكل كبير على مجالات حياتنا، بما في ذلك مجال التعاقد. فأصبح التعاقد بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم ممكناً وليس من الصعب ودون التقاء أطراف العقد لإبرام العقود فيما بينهم، حيث ظهرت شبكة الإنترنت التي تعد شبكة عالمية (على نطاق عالمي) من الشبكات الحاسوبية المختلفة المتصلة ببعضها البعض وثورة علمية تكنولوجية والتي أطلق عليها (الثورة المعلوماتية)، مما نتج عن ذلك قيام الأفراد باستخدام هذه التقنية الحديثة في إجراء عمليات التعاقد بسهولة وسرعة فائقة من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات والتوثيق والتوقيع الإلكتروني وغيرها، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من العقود وهو ما يسمى بالعقود الإلكترونية، حيث إن هذا النوع من العقود يتميز بصفات وخصائص تميزه عن العقد التقليدي، نظراً للوسيلة الإلكترونية المستخدمة في إبرام العقود التي تعزز التعاقد وتسهل عملياته، لا سيما أن العقود الإلكترونية يتم إبرامها عبر شبكة عالمية عابرة للحدود وفي بيئة إلكترونية افتراضية وغير مادية، ويختلف مكان العقد من عقد إلى آخر الذي يبيعهما فارق جغرافي ويجمعهم مجلس عقد حكومي.

ويعد القانون المدني الأردني القاعدة القانونية التي تنظم وتحكم عمليات التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية فيما يتعلق في التعاقد وتنفيذ العقود وفي عدة جوانب أخرى كالعرض والقبول وتوثيق العقود وإثباتها، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة سواء كانت ورقية أم إلكترونية أم رقمية، بالإضافة إلى الحماية القانونية

المقدمة

التي تتوفر للأطراف في حالة الخروقات أو النزاعات، وعلى الأفراد الالتزام بالقواعد والمتطلبات القانونية لضمان صحة وفعالية العقود التي يتم إبرامها عبر الوسائل الإلكترونية وفي حال الإخلال ستترتب عليه مسؤولية مدنية نتيجة هذا الإخلال، ولم يقتصر القانون المدني على مسألة التعاقد فحسب بل تطرق إلى مسائل أخرى مثل الخصوصية وأمان المعلومات وغيرها من المسائل، بالإضافة إلى أن هناك تشريعات أخرى نظمت هذه المسائل لضمان سلامة ونجاح التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية.